

## تقرير اجتماع مجلس الجامعة المنعقد بتاريخ 13

أكتوبر 2011

انعقد اجتماع مجلس الجامعة بتاريخ 13 أكتوبر 2011 على الساعة التاسعة صباحاً بقاعة الاجتماعات التابعة لرئاسة الجامعة، وقد حضر هذا الاجتماع السيدات والسادة الأعضاء المدرجة أسماؤهم في لائحة الحضور المرفقة.

استهل السيد الرئيس هذا الاجتماع بالآخبارات التالية :

(1) برمجة الدرس الافتتاحي للموسم الجامعي الحالي والذي سيلقيه الأستاذ محمد سبيلا تحت عنوان : (مسألة الحداثة في الفكر المغربي المعاصر)، بتاريخ 28 أكتوبر 2011 في رحاب كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

(2) افتتاح لقاء حول جامعات الوسط بجامعة الحسن الأول بسطات يوم الأحد 16 أكتوبر 2011 على الساعة الواحدة والنصف زوالاً.

(3) انعقاد الندوة الصحافية بقاعة الاجتماعات التابعة لرئاسة الجامعة يوم 06 أكتوبر 2011.

(4) الإخبار عن الندوة التي هي في طور التنظيم من طرف الجامعة لمدة أسبوع والتي يتخللها تكوين في الصحة والأمن (Hygiène - sécurité) بمساهمة رجال الوقاية المدنية وخبراء من جامعة مونبوليي.

5) مشاركة الجامعة في اللقاء الدولي حول «الكريتاسي» والذي يتضمن التكوين والأشغال التطبيقية .

6) المراسلة الوزارية التي تخص تجديد الهياكل الجامعية خلال شهر دجنبر المقبل. بعد ذلك عرض السيد الرئيس على أنظار المجلس جدول الأعمال المقترح لهذا الاجتماع للمصادقة، وقد اقترح بعض الأعضاء إدراج النقاط التالية في فقرة مختلفات :

- ✓ تجديد أعضاء مجلس التدبير،
- ✓ ترقية السادة الأساتذة برسم سنة 2008،
- ✓ مشاكل الكلية متعددة التخصصات،
- ✓ المشاكل التي يعرفها النقل،
- ✓ الوضعية المالية للجامعة وصرف الميزانية،
- ✓ دعم الجامعة من طرف العمالة والمجلس البلدي والمجلس الاقليمي،
- ✓ التغييات الغير مبررة في جامعة شعيب الدكالي ،
- ✓ التكوين المستمر،

أما جدول الأعمال فقد جاءت بنوده على الشكل التالي :

1. المصادقة على مشروع تقرير اجتماعي مجلس الجامعة المنعقد على التوالي بتاريخ 28 يونيو و21 يوليوز 2011،
2. حصيلة أشغال مجلس التدبير واللجان المنبثقة عن مجلس الجامعة برسم السنة الجامعية 2010/2011،
3. المصادقة على بعض الاتفاقيات،
4. مختلفات : 1/ تجديد أعضاء مجلس التدبير. 2/ ترقية السادة الأساتذة برسم سنة 2008. 3/ مشاكل الكلية متعددة التخصصات، 4/ المشاكل التي يعرفها النقل. 5/ الوضعية المالية للجامعة وصرف الميزانية. 6/ دعم الجامعة من طرف العمالة والمجلس البلدي والمجلس الإقليمي. 7/ التغييات الغير مبررة في جامعة شعيب الدكالي. 8/ التكوين المستمر.

**1- المصادقة على مشروع تقرير اجتماعي مجلس الجامعة المنعقد بتاريخ 28 يونيو و 21 يوليو 2011 :**

بعد مناقشة وتدارس مشروع التقريرين المشار إليهما تمت المصادقة عليهما بعد إجراء التعديلات المقترحة من طرف السادة الأعضاء.

**2- حصيلة أشغال مجلس التدبير واللجان المنبثقة عن مجلس الجامعة برسم السنة الجامعية 2010 – 2011 :**

قدم رؤساء اللجان المنبثقة عن مجلس الجامعة الحصيلة السنوية لأشغال لجانهم والتي جاءت خلاصاتها كالتالي :

**لجنة التكوين المستمر:**

في معرض تدخله ذكر السيد منسق اللجنة بكل ما قامت به هذه الأخيرة من عمل جبار مشيراً إلى المعوقات التي صادفت تطبيق البرنامج وحالت دون الوصول إلى الأهداف المسطرة لها (أنظر الحصيلة).

بعد ذلك قدّم عرضاً لحصيلة لجنة الشؤون الثقافية والرياضية والاجتماعية بصفته منسقا لها، مذكراً بالأنشطة العديدة التي تم تنظيمها سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي في مختلف الميادين.

**لجنة البحث العلمي:**

أشار السيد منسق اللجنة إلى وجود كتيب حول هذه الحصيلة موضوع رهن إشارة السادة الأعضاء، مذكراً بأن محتواه سوف ينشر على الموقع الإلكتروني للجامعة.

**لجنة الشؤون البيداغوجية:**

في سياق عرضه ذكر السيد المنسق بالطريقة التي تتم بها دراسة المشاريع، وكذا العراقيل التي تواجه أعضاء اللجنة أثناء هذه الدراسة، وأيضاً بالتكوينات المقترحة مشيراً إلى ضرورة إيجاد أرضية

موحدة بين المؤسسات، ومراعاة المعايير والشروط الوطنية داخل اللجان المنبثقة عن مجالس المؤسسات قبل إرسال التكوينات إلى رئاسة الجامعة.

لجنة الشؤون الإدارية والتربوية ومتابعة عملية التكوين والإدماج في الحياة العملية :  
بعد أن تلا المنسّق التقرير المفصل لعمل هذه اللجنة بدأت المناقشة، ويمكن إجمال تدخلات السادة الأعضاء فيما يلي :

✓ ضرورة وضع قوانين داخلية للجن ومدى إمكانية ترأس الأعضاء لها عوض أن يقتصر ذلك على رؤساء المؤسسات؛

✓ اقتراح خلق لجنة تسهر على جودة الدبلومات المسلمة من طرف الجامعة؛  
✓ مشكلة صرف مستحقات الأساتذة المستفيدين من التكوين المستمر داخل وخارج الوطن؛

✓ ضرورة وضع لبنة للتكوين المستمر قصد بلوغ الهدف؛  
✓ ضرورة وضع إستراتيجية هادفة وبناءة لتدارك التأخر الحاصل فيما يخص مشروع التكوين المستمر؛

✓ إمكانية استغلال ما تبقى من مدا خيل هذه التكوينات في التكوينات الأساسية.  
✓ ضرورة وضع شرط يسرى على كل المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح يمنح فتح تكوين مستمر بالموازاة مع تكوين أساسى مماثل مادام هم وواجب الجامعة هو الطالب بجميع شرائحه.

✓ التساؤل عن مصير موارد التكوينات المستمرة وضرورة تقييمها موضوعياً قصد الاحتفاظ على جودة الدبلومات المسلمة من طرف الجامعة.

✓ أداء المستحقات للأساتذة المتدخلين في هذا المجال؛

✓ ضرورة وضع قانون داخلي ينظم التكوين المستمر؛

✓ ضرورة وضع ميثاق Charte؛

✓ ضرورة وضع نظام الاعتماد Système d'Accréditation؛

✓ ضرورة وضع التقييم وإعادة الاعتماد Evaluation et réaccréditation؛

✓ ضرورة تكوين الموظفين في الميادين التي يحتاجون فيها إلى تكوين؛

وفي سياق الرد على تساؤلات السادة الأعضاء أشار منسق لجنة الشؤون البيداغوجية إلى أن

التكوين المستمر في جامعتنا أمر جديد، ويجب اقتراح نموذج جديد قصد تحسين المردودية، كما أشار إلى أن مجلس الجامعة سبق أن صادق على قانون يخص التكوين المستمر.

أما فيما يخص جودة التكوينات فقد أشار إلى أن جميعها تمر عبر عدة قنوات قبل المصادقة عليها بمجلس الجامعة (اللجان المنبثقة عن مجلس المؤسسة، واللجان المنبثقة عن مجلس الجامعة). وعلى مستوى اللجنة البيداغوجية المنبثقة عن مجلس الجامعة يتم التدقيق في جميع التكوينات وكذا الاستعانة ببعض الخبراء الأجانب إن اقتضى الحال، بحيث يتم رفض بعض التكوينات التي يتبين أنها لا ترقى إلى المستوى المطلوب أو ينقصها شيء من الدقة .

فيما يخص لجنة التكوين المستمر ذكر السيد المنسق بأن واجبات التسجيل توضع بحساب الجامعة ثم يوضع لها برنامج عمل يوافق عليه المراقب المالي حسب ما هو متفق عليه. وذكر بأن هذه المداخيل بلغت 1.6 مليون درهم خلال السنة الجامعية 2011/2010، خصص منها 1.5 مليون درهم لاقتناء تجهيزات الكلية متعددة التخصصات في مقرها الجديد بالعدير.

كما ذكر بحق الأستاذ في الاستفادة من 20 ساعة في الشهر متسائلا عن الساعات التي

يدرّسها الأستاذ في التكوينات المستمرة هل تحتسب في هذا الحجم أم لا؟ كما أشار إلى التنافس

الحاصل بين الجامعات فيما يخص ثمن ونوع التكوين.

- في هذا السياق تساءل مرة ثانية أحد الأعضاء عن الأسباب والمعوقات التي كانت وراء هزلة المنجزات مقارنة بالتوقعات فيما يخص التكوين المستمر، وأشار إلى دور مجلس الجامعة في النهوض بهذه التكوينات وضرورة إصدار توصية أو قرار في هذا الشأن. أما السيد رئيس الجامعة فأشار إلى عدم الخلط بين الأشياء وضرورة النظر إلى المنجزات والإخفاقات كلاً على حدة، مذكراً بوجود نجاحات وإخفاقات، حيث إن الإخفاق الكبير يخص التكوين بالخارج، وهذا يشمل الجامعات المغربية كاملة باستثناء جامعتين احتسبت تكوينات البحث العلمي في هذا المجال. كما ذكر أن هناك جامعات أخرى تعاقدت مع معاهد تناط بها مهمة هذه التكوينات خاصة الوطنية. مقرأً بعدم مقدور الجامعة تدارك التأخر الحاصل، وفي هذا الصدد أشار السيد الرئيس إلى النقاط التالية :
- الموعد المحدد للاجتماع بالسيد المحاسب قصد إيجاد صيغة استفادة الأستاذ من 80 % من تكاليف التكوين قبل القيام به، كما سبق وأن قرر مجلس الجامعة ذلك.
  - العمل على استفادة كل الأساتذة الجدد (المدمجين خلال سنة 2010-2011) من التكوين.
  - التكوين المستمر يعني تكوين الممارسين للعمل وكذا تقييم مهارتهم.
  - رسالة الجامعة تكمن في المساهمة في تطوير المحيط السوسيو اقتصادي، وفي هذا المجال ذكر السيد الرئيس بالاتفاقية المبرمة مع وزارة الداخلية قصد تكوين موظفيها في المجال المعلوماتي خاصة، وكذا المساهمة في تكوين 15000 من ساكنة المناطق التي يتواجد فيها المكتب الشريف للفوسفات بناء على ما التزم به هذا الأخير مؤخراً.
  - أما فيما يخص الدبلومات الوطنية فقد ذكر السيد الرئيس بأن هناك بعض الجامعات المغربية تمنح الدبلومات الوطنية لخريجي التكوينات المستمرة، ، وتماشياً مع القوانين الحالية اقترح السيد الرئيس عدم منح الدبلومات الوطنية إلا للخريجين في إطار التكوينات الأساسية.

أما فيما يخص جودة التكوينات فقد ذكر السيد الرئيس بالقنوات التي تمر بها قبل الترخيص، واقترح وضع نموذج للتقييم من خلال وضع بطاقات معلومات أو تحريات يتم ملؤها من طرف المكونين وانكباب لجنة التكوين المستمر على صياغة قانون داخلي يتضمن :

• الميثاق la charte

• نظام التقييم système d'évaluation

• نظام الاعتماد système d'accréditation

ومناقشة اقتراحات هذه اللجنة في اجتماع مقبل للمجلس بحيث ستقدم خلاله كذلك ميزانية التكوينات وكذا برامج الاستعمال المعمول بها لحد الآن. بحيث أشار إلى أن مدخرات الكلية متعددة التخصصات سوف تستغل في اقتناء تجهيزات هذه الكلية في مقرها الجديد، وكذا مدخرات المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير سوف تستغل لبناء مدرج جديد داخل المدرسة.

فيما يخص تكوينات الإجازة المهنية فقد اتفق الجميع على ضرورة فتح التكوين المستمر بالموازاة مع التكوين الأساسي مع مراعاة خصوصيات بعض المؤسسات، وكذا مراعاة مدى أهمية التكوين الأساسي، لأن بعض التكوينات لها طابع خاص، واعترف الجميع بنجاح التجربة مادامت قد حققت الهدف الأساسي الذي يكمن في تشجيع الأساتذة على الاندماج في مثل هذه التكوينات. إلا

أن هذا لا يمنع من أنها لازالت تحتاج تقنيين ودراسة شاملة لتؤدي دورها في التكوين.

أما فيما يخص لجنة الشؤون الإدارية والتربوية ومتابعة عملية التكوين والإدماج في الحياة العملية فقد اقترح الأستاذ عبد الواحد مبرور منسقا لها خلال الفترة المتبقية للمجلس الحالي ووافق المجلس على ذلك.

وفي سياق النقاش تساءل السادة الأعضاء عن عدة أشياء نذكر منها :

**1 -مصير Plate forme**

- 2 -500.000,00 درهم التي سبق للجامعة أن خصصتها للنادى الجامعى.
  - 3 -غياب الأعضاء خلال اجتماعات لجنة الشؤون البيداغوجية.
  - 4 -الطريقة التي تطرح بها الوثيقة من حيث الشكل مراعاة لصورة الجامعة فيما يخص كل ما ينشر من طرفها، لذا طالب الأعضاء بتوحيد شكل الوثيقة.
  - 5 -العمل بطريقة عشوائية داخل اللجان، إذ يجب - فيما يرتبط بقبول وإعادة قبول التكوينات - تحديد الأشخاص الذين توكل إليهم خبرة المشاريع المقترحة لوزارة التعليم العالى.
  - 6 -فيما يخص المناصب المالية وجب مراعاة الأولويات، سواء بين المؤسسات أو حتى بين الشعب داخل نفس المؤسسة لكي نضمن السير العادى للدراسة.
  - 7 -مدى إمكانية تعويض الأشخاص الذين يقومون بالخبرة وتقييم المشاريع المقترحة على اللجنة.
  - 8 -تم سحب بعض الوثائق تخص المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية وتعويضها بوثائق مصححة.
- بعد ذلك ناقش أعضاء المجلس حصيلة مجلس التدبير فتناولوا خلالها عدة نقاط من أهمها:
- لزوم إرفاق الحصيلة بتقرير مالى.
  - التساؤل عن مصير المنصبين الماليين الإضافيين اللذين وردا فى الوثيقة.
  - ضرورة مراعاة خصوصيات وحاجيات كلية العلوم مستقبلا فيما يخص المناصب لاسيما شعبة

الفيزياء



وقد جاءت الأجوبة على الشكل التالي:

➤ أشار السيد عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية إلى وجوب التمييز بين مجلس التدبير والمسؤولية المنوطة به عن باقي اللجان المنبثقة عن مجلس الجامعة.

➤ أشار السيد عميد الكلية متعددة التخصصات إلى أن الطريقة التي يتم بها دراسة المشاريع مرتبطة بالعدد الكبير من الملفات التي كانت معروضة على أنظار اللجنة البيداغوجية، كما أشار إلى أن هناك انكباباً على إيجاد طريقة لتعويض الأشخاص الذين تناط بهم مهمة خبرة المشاريع.

بعد ذلك تدخل أحد الأعضاء ليشير مرة أخرى إلى أن الطريقة والشكل اللذين تصاغ بهما حصيلة اللجان لا يشرّفان الجامعة، منتقداً كذلك الطريقة التي يعتمدها مجلس التدبير لتوزيع الميزانية بين المؤسسات، وكذا اعتماد هيئة البحث العلمي لكيفية استيفاء الشروط قصد الترقى.

وبعد ذلك أثّرت نقطتان تخصان لجنة الشؤون البيداغوجية، الأولى تتعلق بمنهجية العمل، والثانية ترتبط بالمهام المنوطة باللجنة سواء على مستوى المؤسسات أو على مستوى الجامعة.

ودعا السيد نائب الرئيس إلى ضرورة تحديد تواريخ لدراسة المشاريع على صعيد الجامعة قصد تفادي الوقوع في مشكل التأخر على الصعيد الوطني.

وقد نوّه الجميع بالعمل الذي تقوم به اللجنة البيداغوجية إلا أن البعض لا يرى مانعاً في الاستعانة بخبراء أجانب عن الجامعة.

في سياق الرد أجاب السيد عميد كلية العلوم عن الجانب الذي يخص اللجنة العلمية مشيراً إلى أن اللجنة داخل الشعبة بإمكانها أن تكون مختبراً حينما تستوفى الشروط.

Plate forme: التجهيزات في طور الاقتناء وكل شئ سوف يكون جاهزاً في متم 2011

وبعد ذلك تدخل السيد الرئيس موضعا النقط الآتية :

✓ فيما يخص الشكل الذي تُقدم به وثيقة الحصيعة يجب أن يكون هناك حد أدنى للأسلوب والشكل وطلب من اللجن إعادة صياغة حصيلتها في صيغة أخرى أحسن دون المساس بالمحتوى الذي تقدمت به أمام المجلس.

✓ فيما يخص لجنة الشؤون البيداغوجية أشار إلى أن كل محطة تمر بها التكوينات يجب أن تقوم بعملها.

✓ بالنسبة للنادى الجامعى وعود الجامعة مضمونة إلا أنه يجب إيجاد صيغة لطريقة التموين.

✓ **Plate forme**: سوف يتم اقتناء ما يمكن اقتناؤه بالميزانية الموجودة فى انتظار ميزانية

أخرى تفى بالغرض.

✓ تخصيص منصبين ماليين، أحدهما لكلية العلوم والآخر للمدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية قصد تخفيض ميزانية الساعات الإضافية.

✓ بالنسبة لنواب العميد يمكن استدعاؤهم للاجتماعات دون اعتبارهم أعضاء رسميين.

✓ فيما يخص تخصيص الجامعة مناصب قصد المرور من أساتذة المؤهلين (PH) إلى أساتذة التعليم العالى (PES) اقترح خلق لجنة قصد وضع شروط الاستفادة من هذه المناصب الاستثنائية، مستحضراً المشاكل التالية فى حالة خلق مناصب داخل الجامعة :

1/ العرض وطنى مما يتيح الفرصة لأساتذة من جامعات أخرى للاستفادة من هذه المناصب.

2/ إشكالية طرح شرط التحاق المستفيد بالمؤسسات الجديدة التى تفتقر إلى الأساتذة من هذا

النوع كما أكد على مناقشة هذه النقطة بجميع جوانبها فى اجتماع مقبل.

3/ فيما يخص منصب الأستاذ الزهير محمد رحمه الله أشار السيد الرئيس إلى أن هناك عدة مناصب مجهولة المصير سوف يتم مناقشتها مع الوزارة.

وفي الأخير صادق المجلس على جميع التقارير مع تكليف المنسقين بإعادة صياغتها حسب الشكل دون المساس بالمضمون.

### المصادقة على بعض الاتفاقيات :

عُرضت على أنظار المجلس مجموعة من الاتفاقيات من أجل الدراسة والتقييم (للإطلاع على النص الكامل وتفصيل الاتفاقيات يرجى الرجوع إلى الوثيقة الموزعة داخل المجلس). وقد صودق عليها من طرف المجلس.

### مختلفات :

تجديد أعضاء مجلس التدبير : اتفق المجلس على الاحتفاظ بنفس التركيبة الحالية إلى حين انتخاب المجلس الجديد.

ترقية السادة الأساتذة برسم سنة 2008 : في إطار هذه النقطة قدّم السيد الرئيس توصيات تتلخص في وجوب إعادة نظر اللجان العلمية المقبلة في طريقة عملها بخصوص ملف الترقية، وتكوين لجنة الكسور من بين أعضاء مجلس الجامعة تضع المعايير. كما أشار السيد الرئيس إلى وجوب مراسلة الوزارة بكل الحيثيات وطلب استشارتها في شأن اعتراض الأستاذة ليلي حركيك على ورود إسمها في قائمة المرشحين للترقية. وتماشيا على الرد الوزاري سوف تتعامل الجامعة مع النازلة موضوع النقاش.

مشكلة النقل : طُرحت تساؤلات تهتم قطاع النقل وتمثل في عدم مواكبته للعدد المتزايد للطلبة الجدد، والتساؤل عن ماذا فعلته المصالح المختصة من أجل تفادي هذا المشكل. وفي هذا السياق، أشار السيد الرئيس بأنه سيتم طرح هذا المشكل حول زيادة الحافلات في بعض الخطوط في اجتماع مقبل لمجلس الإقليمي.

الوضعية المالية للجامعة وصرف الميزانية : ذكر السيد الرئيس في هذا الصدد أنه تم بعث مذكرة داخلية من أجل تسهيل مأمورية صرف ميزانية التسيير. كما أشار بأنه تم اقتراح تعيين مكلف بصرف الميزانية (Fondé du pouvoir).